

المنتدى الثالث حول العلاقات الاوروبية العربية

كلمة الافتتاح

زياد عبد الصمد

رئيس المنبر المدني الاوربي المتوسطي

المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

بيروت

30 تشرين أول/اكتوبر 2015

السيدات والسادة

أسمحو لي أن أرحب بكم في لبنان في اللقاء الثالث للمنتدى حول العلاقات الاوروبية العربية والذي يعالج التحديات من وجهة نظر المجتمع المدني،

لقد دأبت "شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية" على تنظيم هذا اللقاء بكشل سنوي بالتعاون مع "المنبر المدني الاورومتوسطي" والشركاء في "سوليدار" و"البنك واتش" للتداول في التحديات المشتركة التي تعتري العلاقات والاطواع التي نعيشها وتأثيرها على حياتنا اليومية، وهو اليوم يركز بشكل أساسي على دور المجتمع المدني والبيئة الممكنة المتاحة أمامه ليعمل بحرية وفعاليتها.

فالفضاء المتاح أمام مشاركة المجتمع المدني بات محدوداً نتيجة التضيق الذي يعاني منه. فالبيئة التشريعية مقيدة والتدابير الامنية والوقائية تتخذ بحجة مكافحة الارهاب تحد من الحريات المتاحة لعمله، ويتم تقليص المساعدات المالية الضرورية للمحافظة على الاستقلالية والفاعلية. وهذه برأينا تدابير تعكس تحولاً في منهجية التفكير وفي المقاربات السياسية والاقتصادية، وسيتناولها المنتدى خلال اليومين المقبلين.

ايتها الزميلات أيها الزملاء

ترتدي المشاورات هذه السنة أهمية إضافية كون المفوضية الجديدة التي استلمت مهامها منذ عام تقريباً أطلقت عدة مبادرات، منها ما هو موجه نحو الدول الأوروبية مثل برنامج يونكر (يونكر بلان) لتشجيع الاستثمارات لاسيما في مجال الطاقة والبنية التحتية. وقد خصص مبلغاً وقدره 325 مليار يورو لتنفيذ المشاريع الاستثمارية، معظمها من خلال البنك الاوربي للاستثمار. ومنها ما هو معني بدول الجوار مثل المشاورات التي أطلقتها منسقة العلاقات الدولية بالتعاون مع مفوض التوسع والجوار حول "سياسة الجوار الأوروبية الجديدة". وتهدف المبادرة الى صياغة سياسة جديدة للاتحاد الاوربي مع دول المنطقة على أساس التطورات والتحديات الأوروبية والتحولت الخطيرة التي شهدتها دور الجوار خلال السنوات الماضية.

وقد شاركت المؤسسات المنظمة لهذا المنتدى في هذه المشاورات بأشكال متنوعة. ومن المتوقع أن يصدر قريباً الإعلان الجديد حول السياسة الأوروبية الجديدة للجوار عن المفوضية.

وبالفعل، لقد طرأت خلال هذه السنة متغيرات عميقة طالت الاتحاد الاوربي نفسه ودول الجوار الجنوبي على السواء، لعل أهمها هو تدهور الاوضاع الامنية في المنطقة وانعكاس ذلك على كل دول الشرق الاوسط والمحيطة بالموسط،

ففي كلمةقتها وزيرة العلاقات الخارجية في الاتحاد الاوربي فريدريكا مونغوريني أمام البرلمان الاوربي منذ يومين أكدت فيها على المسؤولية المعنوية والسياسية للاتحاد الاوربي في معالجة الاوضاع في فلسطين المحتلة لان الامور تتجه نحو سقوط خيار الدولتين. الامر الذي ستكون له تداعيات خطيرة على الحلول المقترحة من أجل بناء السلام العادل والشامل في المنطقة. فالتطورات الاخيرة التي تشهدها المناطق المحتلة لا تدعو الى التفاؤل. ولا يمكن تصور حل من دون انهاء الاحتلال وإدانة ممارساته اليومية التي تنتهك القوانين والاعراف الدولية وحقوق الانسان.

أما تدهور الاوضاع في العراق وسوريا وتوسع عدد الجهات التي تتدخل عسكرياً وسياسياً قد يساهم في تدهور الاوضاع نحو الاسوأ، هذا فضلاً عن الازمة التي عاشتها الدول المجاورة بما في ذلك الدول الأوروبية نتيجة تدفق آلاف اللاجئين اليها. وقد عبرت وزيرة الخارجية الأوروبية بشكل صريح عن عمق الازمة عندما قالت ان الاتحاد الاوربي لو لم يعمل على معالجة ازمة اللاجئين بشكل جدي فهو مهدد بالتفكك.

وأنتهز هذه المناسبة للتأكيد على أن المنطقة باتت تحتوي على أكبر عدد من اللاجئين في العالم وهو موضوع بات يشكل أزمة ضاغطة تتطلب التعاون لمعالجتها بعيداً عن أي إرتجال وتسرع. وللاسف تتردد مواقف دولية تتصح الاوروبيين بقبول اللاجئين لمعالجة اشكالية الديمغرافيا واليد العاملة التي تعيشها اوربا. وهناك من يتذرع بوجود أعداد كبيرة من اللاجئين فقط ليطالب بالمزيد من المعونة المالية لمعالجة مشكلات بنيوية قديمة وهناك من يعتبر ان اللاجئين يشكلون خطراً ديمغرافيا يهدد وحدة وأمن البلاد فيسعى الى إعادة تهجيرهم الى دول ثالثة ويغلق حدوده أمام اللاجئين الجدد. وفي كل الاحوال، لن يكون حلاً إلا

بعودة اللاجئين الى ديارهم التي ستحتاج الى سواعدهم وعقولهم ومواردهم بعد أن يحل السلام فيها. ومن مسؤولية كافة الاطراف الشريكة في هذا الصراع، بشكل مباشر أو غير مباشر، أن تجد الحل فوراً. وهذا لن يتحقق إلا بعد وقف كافة الاعمال العسكرية ووقف التمويل من مصادره ووقف التسليح واعتبار أن مصالح الشعب السوري وحقه في العيش بسلام وتقرير مصيره هي فوق كل المصالح بدل ان تكون مصالح كافة الاطراف المشاركة في العمليات العسكرية او بتسليح الجهات المتقاتلة هي الاولوية. وفي كل الاحوال إن أي معالجة أو حل لقضية اللاجئين يجب ان يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الانسان كشرط من شروط الاستقرار.

وعلى صعيد آخر، لا زالت تداعيات الازمة الاقتصادية والمالية تتواتر في معظم الدول الاوروبية. وقد واكبها حوار لا يخلو من الحدة حول أسبابها وسبل معالجتها. إن الاختلاف في التوجهات والمفاهيم لمعالجتها، يؤكد على أنها ليست مجرد مسألة سياسية او اقتصادية عابرة لا بل هي قضية مرتبطة بمدى فشل أو نجاح الخيارات والنماذج التي اعتمدت خلال العقود الماضية. أما الخيارات التي اعتمدت بالنهاية فجاءت لصالح الاتحاد على حساب مصالح شعوب الدول التي عاشت أزمة المديونية. فهناك خياران اثنان طُرِحَا، الخيار الاول وهو الذي اعتمد في النهاية ويركز على تطبيق التدابير التقشفية وسياسات التكيف الهيكلي على حساب حقوق المواطنين وبما لا ينسجم مع مبادئ حقوق الانسان وقيم الديمقراطية التي قام على أساسها الاتحاد. والخيار الثاني يعتمد على مبدأ العدالة الاجتماعية والمقاربة الحقوقية كمنهجية والذي يقوم على بناء القدرات الانتاجية وبمشاركة فاعلة من قبل المواطنين ويعتمد سياسات توزيع عادلة تظال المجتمع ككل وهو الخيار الذي هُمش من قبل أصحاب النفوذ الاقتصادي والمالي والسياسي.

إن الحوار حول الخيارات الاقتصادية والاجتماعية يجد صداه أيضا في المؤسسات المالية الدولية، التي عقدت اجتماعاتها السنوية مطلع هذا الشهر في البيرو، وفي الامم المتحدة حيث أقرت خطة عمل العام 2030 في نيويورك الشهر الماضي. وقد برز الانقسام في وجهات النظر حولها. وحتماً ستكون لذلك انعكاسات على العلاقة الاوروبية مع الجوار الجنوبي لاسيما اذا ارتبطت بمشروطة المساعدات والتعاون مع دول الجوار من غير ان تأتي بالضرورة تعبيراً عن تطلعات شعوبها ومصالحها (بناء على مبدأ المزيد من اجل المزيد).

فالمشهد العام في المنطقة داكن ومعقد نتيجة التطورات المأساوية التي اعقبت الربيع العربي في غير دولة. إلا أن بعض الملامح الايجابية تشي بالكثير من الأمل الآتي إلينا من دول شمال افريقيا ومن تونس بشكل خاص. ففي تونس تمكّن المجتمع المدني بقيادة الحركة النقابية والحقوقية وبالشراكة مع ممثلي قطاع الاعمال من حجز موقعهم الطبيعي في صنع الخيارات على أساس عقد اجتماعي جديد اقترحه وعمل على أساسه طيلة هذه السنوات فكان أن جنّب البلاد مشقة الانزلاق نحو العنف والانهيال ووضعتها على السكة السليمة للخروج من الازمة، وهذا ما جعلهم يستحقون جائزة نوبل للسلام، ولهم منا على ذلك

الف تحية. فإن دل هذا على شيء، فهو يؤكد على أهمية الدور الذي يقوم به المجتمع المدني القادر والمتمكن وبالتالي لا يجب أن نياس من العمل من أجل إحلال الخيار الديمقراطي والعدالة الاجتماعية.

نحن الآن أمام مفترق مصيري علينا ان نختار فيه الاتجاه، فكل خيار ستكون له تداعيات على أمن ومستقبل الشعوب، ولكي يكون الخيار صحيحاً يجب الاتعاظ باخطاء الماضي وبالتركة التي ورثناها وعلينا أن نمتلك الجرأة لتطوير الخيار الملائم الذي يقوم على أساس المقاربة الحقوقية وعلى أساس دور فاعل للدولة في حماية الحقوق والمصالح وعلى أساس خيارات اقتصادية واجتماعية وبيئية توفر الاستدامة والعدالة الاجتماعية والمساواة، والاهم من كل ذلك هو وتمكين المواطنين، والمجتمع المدني، من المشاركة الفاعلة في تحديد هذه الخيارات.

الزميلات والزملاء

أمام هذا المفترق، ينطلق المنبر المدني الاوروبي المتوسطي لتفعيل مشاركة المجتمع المدني في الجهود الاليلة الى مواجهة هذه التحديات والعمل من أجل اختيار التوجهات التي تساهم في بناء مستقبل افضل لسكان هذه البقعة من العالم.

وإن كان لا بد من كلمة ختامية، فاني اختم بالتأكيد على أنه لا خيار أماننا سوى التعايش في ظل التنوع، ومن أجل التعايش تبقى الديمقراطية واحترام قيم ومبادئ حقوق الانسان والعدالة والمساواة هي خيارنا.